الكويت تبدأ تصدير إنتاج نفط «المنطقة المقسومة» مع السعودية

أكدت مصادر مطلعة، إن مؤسسة البترول الكويتية عرضت أولى شحناتها من خام الخفجي النفطي الذي تنتجه المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت للتصدير في إبريل، وذلك بعد خمس سنوات من التوقف.

وقالت مؤسسة البترول، في مذكرة للعملاء، إن إنتاج خام الخفجي قد استؤنف وإن جميع عمليات الإنتاج تمضي بسلاسة حاليا. وعرضت على المشترين أول شحنة متاحة من خام الخفجي للتصدير في إبريل.

ولم ترد المؤسسة على طلبات للتعقيب. وقال مسؤول نفطي بالكويت، الشهر الماضي، إنه سيبدأ إنتاج حوالي 10 آلاف برميل من حقل الخفجي في 25 فبراير. وأضاف: «إنها كمية كافية لاختبار كل المنشآت وكفاءتها التشغيلية».

وأضاف المسؤول إن الحقل سيضخ نحو 60 ألف برميل بحلول أغسطس، كما سيتم بدء الإنتاج من حقل الوفرة بواقع 10 آلاف برميل يوميا في أواخر مارس. ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج إلى 80 ألف برميل يوميا من الحقل بعد ستة أشهر من بدء الإنتاج التجريبي.

وأضاف المسؤول وقتها أنه من المتوقع أن يصل الإنتاج من حقل الخفجي إلى 175 ألف برميل يوميا ومن حقل الوفرة إلى 145 ألف بعد مرور سنة من بدء الإنتاج التجريبي.

تتزامن الخطوة مع سعي منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» لتعميق كبير على خفض إنتاج النفط من دول المنظمة وحلفائها بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2020، للمساعدة في رفع الأسعار بعد تأثر الطلب سلبا جراء تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم.

ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج النفط من المنطقة المحايدة – المعروفة أيضا باسم المنطقة المقسومة 550 ألف برميل يوميا قبل نهاية العام، حسبما ذكره وزير النفط الكويتي في فبراير.

أونكتاد: الإمارات والسعودية ضمن أقل المتضررين اقتصادياً من «كورونا»

أظهرت بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، أن الاقتصاد السعودي من بين أقل الاقتصادات تضررا من تداعيات فيروس «كورونا» على الصين، وذلك بقيمة 39 مليون دولار، خلال الشهر الماضي، بجانب الاقتصاد الإماراتي الذي جاء في المرتبة الثانية من حيث الأقل تأثرا.

وأوضحت أن الضرر ينصب بالدرجة الأساس على الصناعات الكيماوية، لكنّ هناك أضرارا طفيفة تطول كل من صناعة الآلات، المكائن المختلفة، ومنتجات الورق، وفقا لجريدة الاقتصادية.

في حين سيتضرر الاتحاد الأوروبي بما قيمته 15.597 مليار دولار، ثم الولايات المتحدة بما قيمته 5.779 مليار دولار، واليابان في المرتبة الثالثة بما قيمته 5.187 مليار دولار.

جاء ذلك ضمن ملاحظات فنية أصدرتها شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في المنظمة التي تتخذ من جنيف مقرا لها، أمس الأول، عن الآثار العالمية على 20 اقتصادا الأكثر تضررا من انقطاع صادرات الصين من المدخلات الوسيطة. وستضرر السعودية، بمقدار مليون دولار في صناعة الآلات، المكائن المختلفة، ومليون دولار أخرى في صناعة منتجات الورق، و37 مليون دولار في الصناعات الكيماوية، مع استبعاد تضرر الصناعات الأخرى مثل: صناعة السيارات والمركبات، أجهزة الاتصالات، المكائن الكهربائية، منتجات الجلود، منتجات المعادن، أجهزة المكاتب، الأجهزة الدقيقة، المطاط والبلاستيك، الأنسجة، المنتجات الخشبية والأثاث. في المجموع العام، ستتضرر السعودية بما قيمته 39 مليون دولار.

وأوضح أن الخسارة الأكبر كانت للاتحاد الأوروبي بقيمة 15.6 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة بـ 5.8 مليار دولار، ثم اليابان في المرتبة الثالثة بما قيمته 5.187 مليار دولار.

وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة من حيث أقل المتضررين إذ خسرت 26 مليون دولار، والإمارات 16 مليون دولار، ونيوزلندا 11 مليون دولار.

تركز على القروض العقارية والشخصية

موديز: نمو القطاع غير النفطي يدعم أداء المصارف الكويتية في 2020

قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني إن مستقبل القطاع المصرفي الكويتي ما يزال مستقرا، وسط توقعات بنمو قوي للاقتصاد غير النفطي، الذي سيقدم دعما لقطاع الائتمان بالمصارف الكويتية.

وأضافت موديز في تقرير، أن توقعات نمو الاقتصاد النفطي في الكويت بنسبة 3 بالمئة بالعام الجاري، مقارنة بنحو 2.5 بالمئة بالعام الماضي، يدعم تنشيط الأعمال في البنوك المحلية.

وأوضح التقرير أن البنوك الكويتية تركز على القروض العقارية والشخصية وهو ما يشكل مخاطر كبيرة في ظل تزايد تقلبات السوق العقاري. وأورد أنه يتم تخفيف هذه المخاطر عن طريق تخصيص احتياطات كبيرة، لمواجهة خسائر القروض، بجانب رأسمال قوي وسيولة جيدة لدى القطاع المصرفي.

وقالت الوكالة إن الحكومة الكويتية ما تزال ملتزمة بخطة التنمية الوطنية، والعديد من مشاريعها وهو ما سيدفع نمو الائتمان السنوي إلى نحو 5 بالمئة بالعام الحالي.

وتوقعت ارتفاع القروض المتعثرة في الكويت إلى نسبة 2 بالمئة من إجمالي القروض الممنوحة بالقطاع المصرفي في 2020، مقابل 1.6 بالمئة في 2018، مدفوعا ببعض الديون المتأخرة لفروع البنوك الأجنبية. ويبلغ عدد المصارف العاملة في الكويت 23 مصرفا، تشمل 11 مصرفا كويتيا و12 مصرفا مشتركاً وأجنبيا. ويصل إجمالي أصول البنوك الكويتية نحو 71 مليار دينار (232.5 مليار دولار) بنهاية 2019، حسب بيانات بنك الكويت المركزي.

أوبك تعدل توصيتها.. خفض الإنتاج الإضافي الكبير حتى نهاية 2020

في قرار مفاجئ، عدل رؤساء وفود أوبك فترة خفض إنتاج النفط المقترحة من قبل المنظمة وحلفائها بـ 1.5 مليون برميل يوميا، إلى نهاية عام 2020 بدلا من نهاية يونيو، لكنها مازالت بانتظار الرد الروسي اليوم الجمعة.

يأتي ذلك، بعدما اتفقت منظمة أوبك مؤخراً على خفض الإنتاج الإضافي حتى نهاية الربع الثاني من 2020 لدعم الأسعار المتضررة بفعل تفشي فيروس كورونا، لكنها جعلت تحركها مشروطا بانضمام روسيا ودول أخرى.

وتراجعت توقعات الطلب على النفط بفعل إجراءات الحكومات لاحتواء الفيروس، مما دفع أوبك للنظر في إجراء أكبر خفض لها منذ الأزمة المالية في 2008.

كما تقلصت توقعات نمو الطلب في 2020 في ظل تعطيل المصانع والإحجام عن السفر وتباطؤ أنشطة أعمال أخرى.

وتحث السعودية أوبك وحلفاءها، ومن بينهم روسيا، نحو الخفض الكبير بجانب مد تخفيضات حالية تبلغ 2.1 مليون برميل يوميا، ينتهي أجلها هذا الشهر، حتى نهاية 2020. لكن أعضاء في أوبك يجدون صعوبة في إقناع روسيا بدعم الخطوة. ولا تزال موسكو حتى الآن تلمح إلى عزمها دعم تمديد للخفض بدلا من خفض جديد.

النائب العام اللبناني يوقف قراراً بتجميد أصول 20 مصرفاً

قرار التجميد اتخذه المدعي العام المالي علي إبراهيم، بعد الاستماع إلى عدد من أصحابها، حول ملفات متعلقة بالتحويلات المالية إلى خارج البلاد

قرر النائب العام التمييزي اللبناني غسان عويدات، تجميد قرار المدعي العام المالي علي إبراهيم، وضع إشارة منع التصرف على 20 مصرفا في البلاد.

وقال عويدات، في بيان عقب لقائه وفد جمعية المصارف اللبنانية: «قررنا تجميد القرار المتخذ ومفاعيله إلى حين درس تأثيره على النقد الوطني، وعلى المعاملات المصرفية، وأموال المودعين والأمن الاقتصادي».

وفي وقت سابق، قرر إبراهيم، تجميد أصول 20 مصرفا عاملا في السوق المحلية، بعد الاستماع إلى عدد من أصحابها، حول ملفات متعلقة بالتحويلات المالية إلى خارج البلاد. وأضاف عويدات: «التدبير المتخذ من النائب العام المالي بمعزل عن صوابيته أو عدمه، هو تدبير إداري مؤقت يمكن الرجوع عنه أو تجميده متى أصبحت المصلحة الوطنية مهددة». وتابع: «وردنا من مصادر موثوقة أن السلطات المالية الدولية تنوي وباشرت في إيقاف التعامل مع المصارف والهيئات المالية اللبنانية، وفرضت ضمانات للتعامل معها».

نقلة نوعية ويعمل على تحقيق أفضل العوائد لأصحابها

الحسيني: إطلاق تطبيق «بناني» للمرة الأولى في الكويت لإدارة الأملاك العقارية

أعلنت شركة «بناني اينك» عن إطلاق تطبيق «بناني» الأول من نوعه في الكويت لإدارة الاملاك العقارية وخدمة المستأجرين،سعيا من الشركة لمواكبة كل ما هو جديد ومتميز في عالم العقار والتوكنولوجيا الرقيمية ، ولتحقيق الابتكار والتطوير في ذلك المجال .

وقال المدير التنفيذي في شركة «بناني اينك» محمد الحسيني إن إطلاق التطبيق مطلع العام الحالي 2020 ،ياتي إسهاما من الشركة في خدمة ملاك العقار وتحقيقاً لأفضل عائد لإدارة العقار وبما يخدم ملاك العقار ويحقق أقصى استفادة ممكنة للمستأجرين.

محمد الحسيني

- 22% نسبة الشواغر بالعقار الاستثماري في الكويت
- حفظ كافة العقارات على التطبيق لفترة طويلة ومتابعة حالاتها
- توفير أفضل خدمة للمستأجرين دون وسيط أو حارس عقار

أفضل العوائد

أوضح الحسيني أن تطبيق «بناني Banani» يستهدف تحقيق أفضل عائد للعقارات المملوكة للأفراد والشركات ،لافتاً أن المحفظة العقارية ستكون محفوظة في التطبيق ويتم تعديلها وتطويرها بشكل يومي وهو ما يمكن مالكو العقار من متابعة عقاراتهم وتعريف الراغبين في التأجير من الأفراد والشركات بحجم الشواغر والتواصل مع مسؤولي تلك العقارات وهو ما يعني تحقيق أفضل العوائد على مدار العام.

شواغر الاستثماري

وأضاف أن أهمية التطبيق تأتي في ظل وجود نسبة شواغر من العقار الاستثماري تصل إلى 22 بالمئة تقريباً وهو رقم مرتفع للغاية ويحتاج إلى جهود جبارة ومتابعة حثيثة بشكل دائم عن حالة العقارات وتقييمها ومن ثم سد الشواغر والوصول للراغبين في التأجير بأقل مجهود وتكلفة ممكنة.

أوضح أن التطبيق يعمل ،كذلك، على إتاحة المعلومات أمام الراغبين في تأجير الشقق والتواصل بسهولة كبيرة مع مسؤولي تلك العقارات لتأجيرها دون الحاجة لوسيط أو حارس عقار.

وحول حاجة السوق المحلية لتطبيق «بناني» حالياً، افاد الحسيني أن سوق العقارات في الكويت حالياً يعتمد على توافر المعلومات بسهولة ويسر ويحقق انتشار المعلومة بين الجمهور بالسهولة والسرعة المطلوبة وهو الأمر الذي يحققه تطبيق بناني بشكل يخدم مالك العقار والمستأجر على مدار 24 ساعة. واختتم الحسيني تصريحه بالقول إن تطبيق مفاهيم تكنولوجيا المعلومات التي ظهرت وانتشرت في الآونة الأخيرة على مستوى دولة الكويت والتواصل مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى الموجودة في المجتمع ، يجعل من تطبيق "بناني" أمراً على جانب كبير من الأهمية لتحقيق أفضل الخدمات المقدمة لملاك العقار والمستأجرين على حدة.

بلغت أدنى مستوياتها منذ منتصف 2017

أسعار النفط تهوي 10 % لأدنى مستوى من 2017 مع عدم اتفاق «أوبك+»

تراجعت أسعار النفط أكثر من 9%، بنهاية معاملات الاسبوع الماضي لتبلغ أدنى مستوياتها منذ منتصف 2017 بعد رفض روسيا اقتراح أوبك تعميق تخفيضات إنتاج النفط لتحقيق استقرار في الأسعار.

وقال مصدر روسي رفيع المستوى إن موسكو لن تؤيد الدعوة لتخفيضات إضافية لإنتاج النفط وستوافق فحسب على تمديد التخفيضات الحالية التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المجموعة المعروفة باسم أوبك+.

وأنهت العقود الآجلة لبرنت تسليم مايو تعاملات الجمعة منخفضة بنسبة 9.4% أو 4.72 دولار، إلى 45.7 دولارا، وتلك الأسعار هي الأدنى منذ يوليو 2017.

وهبطت العقود الآجلة لنايمكس متراجعة بنسبة 10.1% أو 4.62 دولار عند 41.28 دولار للبرميل، وهي أكبر خسارة يومية منذ 28 نوفمبر 2014. وتحث أوبك على خفض إضافي 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2020.

كانت مصادر خاصة قالت إن اجتماع أوبك+ انتهى دون التوصل لاتفاق مع مساعي أوبك لإقناع روسيا بتخفيضات إضافية لمواجهة المعروض النفطي في الأسواق، وضعف الطلب بسبب تفشي فيروس كورونا. واجتمع الدول غير الأعضاء على نحو منفصل في مقر أوبك، مع تأخر اجتماع أوبك+ الرسمي، لأكثر من 3 ساعات.

وفي سياق متصل قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك الجمعة إنه لم يعد هناك اتفاق لإنتاج النفط بين روسيا وحلفائها وأعضاء منظمة أوبك، مضيفا أن دول مجموعة أوبك+ ستواصل مراقبة الوضع في السوق.

وقال نوفاك: «بالنظر إلى القرار المُتخذ اليوم، اعتبارا من أول أبريل، لم يعد مطلوب منا أو من أي من دول أوبك أو الدول غير الأعضاء في المنظمة القيام بتخفيضات إنتاج (نفط)».

وكان مصدر روسي رفيع المستوى أبلغ أن موسكو لن تؤيد دعوة أوبك لمزيد من تخفيضات إنتاج النفط ولن توافق إلا على تمديد تخفيضات أوبك+ القائمة بالفعل. وقال المصدر بينما يجتمع الوزراء من أوبك وروسيا ومنتجين آخرين لإجراء محادثات بمقر المنظمة في فيينا ذلك الموقف لن يتغير.

وقال موقع معلومات وزارة النفط الإيرانية، إن الوزير بيجن زنغنه يتوقع اجتماعا صعبا جدا. وكانت أوبك أبلغت روسيا ومصدري النفط الآخرين أمس الخميس، أنها ترغب في خفض إنتاج النفط 1.5 مليون برميل يوميا إضافية حتى نهاية 2020، قائلة إن تحركا كبيرا بات ضروريا للتعامل مع تداعيات تفشي فيروس كورونا.

7.2 مليار دولار خسائر متوقعة لشركات الطيران بالمنطقة بسبب «كورونا»

أظهرت بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «اياتا» أن شركات الطيران بمنطقة الشرق الأوسط ستفقد نحو 7.2 مليار دولار من إيراداتها، في حال إذا ما انتشر فيروس كورونا على نطاق واسع، ما يمثل نحو 6.4% من 113 مليار دولار تمثل إجمالي إيرادات ستفقدها شركات الطيران في العالم خلال عام 2020.

وأظهرت البيانات، أن شركات الطيران في كل من البحرين والعراق ولبنان والإمارات وإيران ستفقد إيرادات تصل إلى 4.9 مليار دولار مع تراجع متوقع لأعداد المسافرين بنسبة 23%، فيما تفقد باقي شركات المنطقة إيرادات تقدر بنحو 2.3 مليار دولار مع تراجع متوقع لأعداد المسافرين بنسبة 9%.

ويأتي ذلك بعدما قال الاتحاد في بيان صدر أمس الأول، إن خسائر قطاع الطيران العالمي قد تتراوح بين 63 مليار دولار و113 مليار دولار خلال العام الجاري.

وأوضح أن إعادة تقييم تحليلاته بشأن التأثيرات المالية لفيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19» تشير إلى أن خسائر قطاع الطيران قد تبلغ نحو 63 مليار دولار في حال ما إذا جرت السيطرة على المرض، لكنه يرى أنه في حالة انتشار المرض على نطاق أوسع فإن الخسائر قد تصل إلى 113 مليار دولار.

وأوضح أن تأثير الفيروس على عمليات الشحن الجوي غير متوفرة الآن. يأتي ذلك، بعد أن توقعت «ايتا» في فبراير الماضي، أن تصل الخسائر إلى 29.3 مليار دولار بناء على توقعها بانتشار المرض في الأسواق التي لديها صلة بالصين. ولكن بعد أن انتشر المرض في أكثر من 80 دولة، تأثرت عمليات الحجوزات على نحو كبير في كافة العالم، وفقا للبيان.